دور الرقمنة في تحسين الخدمات العمومية في الإدارات المحلية
مصلحة الحالة المدنية أنموذجاً

The Role of Digitization in Improving Public Service in Local Administration Civil Status Department as a Model

سحنون بولعراس*
مخبر قانون المؤسسة
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ،الجزائر
sahnouneboulares4@gmail.com
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

حمزة بلحسيني
مخبر قانون المؤسسة
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر
belhocinihamza@yahoo.fr
Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/09/30 - تاريخ القبول: 2024/12/09 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: عملا من الهيئة المركزية في الدولة لتجسيد مشروع التحول الالكتروني والسعي على جودة الخدمة العمومية وهذا بتحقيق الإدارة على المستوى المركزي بصفة عامة وعلى مستوى الإدارة المحلية بصفة خاصة، وذلك عن طريق رقمنة الشؤون العامة للبلدية وبالأخص مصلحة الحالة المدنية بإنشاء السجل الوطني الالي، والهدف من ذلك جعل الإدارة بالقرب من المواطن ودفع حركة التنمية مع تحقيق الرخاء والحاجات المادية على مستوى الوحدات المحلية، مما دفع بالمشرع الى تعديل القوانين واللوائح التي تنظم تسيير وادارة مرفق الاحوال المدنية.

الكلمات المفتاحية: مرفق الحالة المدنية، خدمات إلكترونية، الرقمنة، السجل الآلي، التصحيح الإلكتروني، الوحدة المحلية.

Abstract: The efforts were done by the public authorities in the country of Algeria to embody the electronic project. And working to put the public service, for achieving The administration at the central level In general and local one in specific So. This done by digitizing the minicipality's Interests. Ecpecially the civil status Development By creating national automated civil status registry And the aim is to bring the administration closer to the citizen.

Then to support the local development movement. Which pushed the Algerian legislator To organize and update the laws And regulations related to civil status.

Keywords: Civil Status Facility; Electronic Services; Digitization; Automated National Register ; Electronic Correction ; Local Administration.

* **المؤلف المرسل: سحنون بولعراس**

مقدمة:

لقد سارعت دول العالم الى إنتهاج السياسة الرقمية لنقل الخدمة التقليدية الى خدمات رقمية متطورة هذا مواكبة للتحول الالكتروني، وكذا تطور تقنيات توفير الخدمات العمومية للمستخدمين فلجأت الدولة الجزائرية كسائر دول العالم الى مسايرة هذا الركب تطبيقا لتطلعاتها المستقبلية، والتي تؤكد على أهمية ضرورة مواكبة تجارب العالم نحو التطور التكنولوجي، في تبسيط الإجراءات والتغاضي عن عامل الوقت في تقديم الخدمة وتجاوز العمليات القديمة وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة وترشيد المصروفات العمومية وإنشاء خدمات جديدة ذات جودة، إضافة الى زيادة سرعة ومرونة ودقة تلقي الخدمات العمومية مع قلة اذ لم نقل انعدام الأخطاء.

وفي هذا السياق عمدت المصالح المركزية عامة والبلدية على الصعيد المحلي خاصة الى عصرنة الشؤون المحلية، تمت رقمنة سجلات الحالة المدنية باستحداث السجل الرقمي الأحوال المدنية والذي يرتبط مع المؤسسات العمومية الأخرى، والهدف من ذلك هو تخفيف عبئ تنقل المواطنين للبلدية والتقليل من عدد الوثائق والمصاريف والقضاء على البيروقراطية والفساد، مع استبدال الوثائق من الاعمال المطبوعة اليدوية الى الصورة الرقمية مما انعكس بالإيجاب على إصلاح جودة الخدمات العمومية ولقيت رضا من طرف المنتفعين، وسوف يتم تعميم رقمنة مصالح البلديات لكن يبقى هذا مرهون بالتصدي للتحديات والمعوقات الموجودة، ومن ذلك يمكن حصر المشكلة البحثية في السؤال التالي : **كيف يمكن ان تساهم الرقمنة في تحسين الخدمات العامة بمصلحة الحالة المدنية بالبلدية ؟**

وللإجابة على هذا السؤال الذي يمثل إشكالية الدراسة، فيجب تقسيم خطة الدراسة الى محورين:

الأول: الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

الثاني: سمات رقمنة مصلحة الحالة المدنية

1. الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

1.1- مفهوم الرقمنة: بعد ظهور الثورة الرقمية ظهر هذا المصطلح، والذي تزامن مع الاكتشافات المتعلقة به كالطابعات المتطورة والماسحات الضوئية.

2.1- تعريف االرقمنة: تتداخل الرقمنة كمفهوم مع أشكال أخرى مشابهة كالتحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي وغيرها، وقد عرفت الرقمنة من طرف بعض الفقهاء على أنها وسيلة استنساخ ورقية، تسعى الى تحويل المعلومات ومصادرها من النمط الورقي المقروء من طرف الانسان مهما كان ووعاؤها إلى ملفات

رقمية، ويرافق هذا العمل الرقمي عمل فكري ومكتبي لتنظيم فيما بعد البيانات من أجل نسخها وتحميلها وارشفة المحتوى المرقمن [1].

كما تعتبر الرقمنة تقنية في نقل الوثائق من الشكل الورقي الى دعامة رقمية بحيث تصبح الوثيقة قابلة للمعاينة على شاشة الحاسوب، ويتم نقل الوثائق من الملفات التقليدية المطبوعة الى وثائق الكترونية مقروءة بواسطة الحاسوب، والتخلي عن الحواجز والحدود التي تربط العلاقة بين البشر والوسائط الالكترونية باستخدام ادوات التحول الرقمي لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وهذا باستخدام الوسائل التكنولوجية والشبكة العالمية في التصرفات الإدارية لترقية التكامل [2].

يستخلص من خلال مضمون التعاريف المذكورة اعلاه أن تقنية الرقمنة هي تحويل المواد والاعمال المتوفرة في الشكل المخطوط على السجلات الورقية إلى السجلات الإلكترونية، ويمكن الاطلاع عليه ومعالجته عن طريق تقنيات جهاز الحاسوب الالكتروني، وإخفاء الوثائق التقليدية. كما عرفت **شارلوت بيربسي** الرقمنة بأنها الية الكترونية تعمل على تحويل الوثيقة من السلسلة المطبوعة إلى رموز رقمية مقرؤة بجهاز الكمبيوتر، وقدم **دوج هودجز** على الرقمنة بانها عملية لنقل المحتوى الفكري اليدوي المتوفر في ارشيف ورقي تقليدي الى نموذج رقمي لامادي ضمن وسائط رقمية [3]. وكثيرا ما يرى الفقهاء أن الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية هما مدلولان لمعنى واحد، أي أن الإدارة الإلكترونية نفسها الرقمنة الإدارية [4].

متعتبر عملية التغير الالكتروني ضرورة في تسيير الهيئات والمنظمات من أجل مسايرة الثورة الرقمية، والتحول من الخدمة اليدوية إلى الخدمة الالكترونية، وتجاوز مشكلة البيروقراطية، والتقليل من الأخطاء المادية أو انعدامها، وترشيد النفقات، وتطوير الخدمات، وإتخاذ القرارات الملائمة، كما ساهمت في استحداث فرص لتقديم خدمات مبتكرة وجديدة تساعد على التوسع لمجموعة كبير من الزبائن[5].

3.1- أهداف الرقمنة: إن تطبيق تقنية الرقمنة تسعى إلى تحديد وتحقيق مجموعة من الغايات نذكر منها أن عملية التخزين للمعلومات في الوسائط الرقمية والارشيف الالكتروني اكثر ضمان وحماية من

---

[1] كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص 1255.

[2] عفيفة بجاي شوكت اللامي، دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 135، 2022، ص164.

[3] فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل هادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة 3، تخصص إعلام واتصال، السنة الجامعية 2020-2021، ص114.

[4] نشأت إدوارد ناشد، خيرة بن يمينة، زادي أحمد، دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، جامعة بني سويف، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، مصر، المجلد 07، العدد 12، 2019، ص70.

[5] دعاء عادل إبراهيم السيد، تأثير تطبيق الرقمنة على جودة الخدمات الحكومية المقدمة، دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المجلد 14، العد 01، سنة 2023، ص799.

المخاطر، مقارنة بالحفظ في الارشيف الورقي، كما توفر الحيز الكبير للحجز والتخزين في الأقراص المضغوطة والرقمية والارشيف الالكتروني، كما توفر الشبكة العنكبوتية الزمان والمكان للمنتفعين بهدف الإطلاع على البيانات في وقت واحد، مع سرعة إسترجاع المعلومات وسهولة استعمال لأنظمة الرقمية[6].

4.1- استراتيجية الرقمنة في المؤسسات العامة : من بين الأستراتيجيات الفصل بين المقدم والمستفيد من الخدمة من شبكة الانترنت، وضمان جودة الخدمة الرقمية، والتقليل من التدخل البشري وتعويضه بالحاسوب لتجسيد المساواة في توفير الخدمة وتفادي الأخطاء، مع قابلية المعلومات للتحيين، وإحترام مبادئ الحوكمة من مساءلة ونزاهة وشفافية، وهذا في زمن وجيز مع حماية المعلومات الرقمية، عن طريق تشفير الملفات وقاية من الجرائم الالكترونية، وانتاج الخدمات يكون بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة لتسهيل عملية الاستفادة منها[7].

5.1- مميزات الرقمنة: من بين مميزات التحول الرقمي الاستغناء عن الخدمات التقليدية لرفع مستوى الإنتاج وجودة الخدمات المقدمة، وهذا بإستحداث خطة عمل جديدة لتسهيل الإجراءات وإختصار الوقت، مع التقليل من التكاليف وترشيدها في تقديم الخدمات، ووضع الثقة الكاملة في الهيئات العمومية من اجل الحفاظ على إستمراريتها[8]، لمواكب الرقي المعرفي والرقمي تم إعادة رسم مخطط الطريق الذي يتعامل ويفكر به أفراد المجتمع، وتشجيع ثقافة الإبتكار في المجال المهني، والعمل على مرونة الاستفادة من الخدمات، وإرضاء المستفيدين داخل محيط العمل [9]، تجديد نمط العمل والعقليات وتقليل الضغط الدوري من المواطن على الإدارات لتلبية حاجياته المتكررة وتجاوز الروتين ومكافحة البيروقراطية والفساد [10].

1.1- مقتضيات تطبيق الرقمنة: تعتبر الدول الرائجة والناجحة في إتباع منهج الرقمنة على المستوى الإداري والمؤسساتي بتوافر مجموعة من الوسائل المترابطة؛ منها السرعة في إدخال إستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العامة، وهذا بتعزيز الاتصال وإتباع واستخدام الاجهزة المعلوماتية في الهيئات المحلية، وإعادة النظر في مراجعة وترتيب الخدمات التقليدية المقدمة للسكان المحليين بطريقة مبسطة وسريعة، مع وضع نظام إعلامي مدمج من أجل نشر التطبيقات الحديثة وتنمية الكفاءات والإطارات لإنجاح

[6] مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم المكتبات، السنة الجامعية 2005-2006، ص 82-83.

[7] دعاء عادل إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص 803.

[8] إبراهيم محمد، التحول الرقمي في التعليم، رؤية وفق مفهوم تحسين الأداء البشري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، سنة 2020، ص3.

[9] الشرباز علي، مكونات إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة، كلية المنصور، العراق، سنة 2020، ص15.

[10] عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، التحول الرقمي للحكومة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مصر نموذجا، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد2، الإصدار 3، 2021، ص 159.

نظام الرقمنة والعمل على تطوير طريقة تقديم الخدمات الرقمية لفائدة المرتفقين والإدارة[11]، عن طريق استحداث إجراءات تحفيزية لمساعدة المواطنين في الولوج والانتفاع من خدمات الارضية الالكترونية المخصصة لذلك، وتوفير الاجهزة المعلوماتية داخل المؤسسات العامة وربطها بخطوط ذات التدفق العالي للأنترنت، تكوين الاطارات البشرية لأنها المحرك الأساسي لأسلوب الرقمنة من خلال مراجعة وتطوير برامج التكوين في ميدان التطور الرقمي الحديث، وتوصيل أجهزة الكومبيوتر وملحقاته بالشبكة العنكبوتية والماسحات الضوئية ووسائل التصوير الفوتوغرافي الرقمية، وتقنيات التعرف الضوئي على الاشارات والبيانات وقارئات الأقراص المدمجة ووسائط التخزين[12]، إضافة إلى تواجد متطلبات إدارية من أجل الرؤية الواضحة لدى صناع القرار (المسؤولين)، لأن الاتجاه نحو إنتهاج الرقمنة هي ضرورة ملحة تفرضها التطورات التي شهدها ويعشها العالم.

إضافة للوسائل القانونية المتمثلة في إصدار وتعديل القوانين والمراسيم الخاصة بمرافقة هذا التحول الالكتروني قبل وأثناء وبعد تطبيق تنفيذه. وهناك اليات للحماية والرقابة تتمثل في الأمن الإلكتروني وحماية الأرشيف الإلكتروني، مع تخصيص رصيد مالي من الميزانية المحلية لإقتناء وصيانة الأجهزة والوسائل [13].

2.1- مدلول الخدمة العمومية: تضاربت التعريفات التي قيلت في الخدمة العمومية ومن تم فإنه سيتم التطرق إلى تعريف الخدمة العامة التقليدية (أولا)، ثم إلى تعريف الخدمة الإللكترونية (ثانيا)، ثم غلى معايير الخدمة العامة (ثالثا)

1.2.1- تعريف الخدمة العامة: لقد عرف **الاستاذ فليب كوتلر** الخدمة بأنها:" نشاط مرتبط بأعمال تبادلية بين الأطراف، وهي عملية غير ملموسة وغير قابلة للملكية، وإن تحضيرها أو تقديمها قد يكون مرتبط بالوسائل المادية "،[14] نستخلص من خلال هذا التعريف أن الخدمة هي إنجاز غير مادي وغير ملموس، أي الخدمة العامة التي توفرها الدولة للجمهور عن طريق المصالح والمنافع بين الطرفين الإدارة والمواطن.

---

[11] عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص91.

[12] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعة 2018-2019، ص115.

[13] أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، جامعة بابل، مجلة جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، سنة 2017، ص 3394.

[14] سعد الله رشيد، قاشي خالد، دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 06، 2020، ص183.

2.2.1- تعريف الخدمة الإلكترونية: يقصد بمصطلح الخدمة الإلكترونية هي عملية استخدام الاجهزة الالكترونية المتصلة بالشبكة العالمية في شكل ارقام خوارزمية في تقديم الخدمة الكترونيا، والقيام بالأنشطة بدلا من استخدام الطرق القديمة اليدوية، وللخدمة الإلكترونية توافر ثلاثة فواعل رئيسية هي مزود الخدمة ومستقبل الخدمة والوسيلة الخاصة بالاتصال والتي تقوم بتوفير الخدمة بطريقة الكترونية مستحدثة ومتطورة، وهذا باتصالها بشبكة الأنترنت ومراكز الاتصال المختلفة والهواتف الذكية التي يستخدمها المواطنين، ومن خلالها يمكن الاستفادة من الخدمة بأداة رقمية من الارضية الالكترونية المخصصة لذلك [15]، وتقدم الخدمة الإلكترونية عن طريق وسيط إلكتروني مرتبط بالشبكة العالمية[16].

علاقة الإدارة الإلكترونية مع الحكومة الإلكترونية هي علاقة احتواء الجزء في الكل، والنشاطات الإلكترونية التي تربط الاجهزة الحكومية التي تجسد متطلبات التحول الالكتروني، من خلال استخدام وسائط رقمية متصلة بشبكة الانترنت يكون جاهز لتوفير الخدمات الرقمية التي تحل محل الخدمات الورقية للعملاء طالبي الخدمة عن بعد، وكذلك تحقيقا لمبادئ الحوكمة من شفافية ومساواة وتبادل المعلومات والقرارات بين الاجهزة العمومية، والمنتفع من الخدمة سواء فرد أو جماعة من جهة، وهيئات القطاع العام من جهة.

3.2.1- معايير الخدمة العامة: تخضع الخدمة العامة لجملة من القواعد من أجل استهداف المصلحة الشاملة للمجتمع، وإشباع رغبات وحاجيات المرتفقين، وتحقيق ذلك لابد لتحديد الخدمة العامة يكون بناءً على بعض المقاييس أهمها ما يلي:

- **المساواة:** وهو مساواة الأفراد أمام المصلحة العامة مع تجاوز كل الفروقات والامتيازات بين الأشخاص[17].

- **الاستمرارية:** وهو ديمومة المرفق العمومي على الأداء المستمر في تقديم الخدمة العمومية، وتجاوز كل الانقطاعات الغير مبررة، إن انقطاع الخدمات العمومية يؤدي إلى توقف المرفق العام وتعطيل مصالح الأفراد [18]. وحتى مصالح الدولة تتعطل لإن الدولة كجسم لإنسان وأعضائها المرافق العامة.

---

[15] كريمة خنوسي، الخدمة الإلكترونية في الجزائر، البوابة الحكومية للخدمات العمومية "بوابتك" نموذجا، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، سنة 2023 ،ص 28.

[16] حمزة بلحسيني، خصوصيات الإيجاب في عقود التجارة الإلكترونية، دراسة على ضوء القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 13، العدد 02، سنة 2022، ص 55.

[17] طواهير عبد الجليل، عبد الغني بن حامد، أهمية التحول الإلكتروني للخدمات في تحسين أداء الإدارة العمومية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 03، سنة 2015، ص455.

[18] مفتاح حرشاو، الخدمة العمومية في الجزائر بين التعقيدات البيروقراطية وتحديات الالكتروقراطية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، سنة 2018، ص231.

➢ **التطور:** يؤدي هذا المعيار إلى تكييف وتغيير الخدمة العمومية مسايرة لتغير الأوضاع، كما تتغير الخدمة العمومية مع التحول الالكتروني والاجتماعي، تماشيا مع احتياجات المستفيدين، وتحقيق التناسب بين الخدمة العمومية مع مصلحة ورغبة الفرد [19].

➢ **الشمولية:** إن الخدمة العمومية هي عامة يمكن أن يستفيد منها جميع المواطنين وتوضع في متناول الجميع، ويمكن الوصول والاطلاع عليها متى توافرت الشروط اللازمة [20].

➢ **المجانية النسبية:** إذا كانت وضعية الافراد المنتفعين من خدمات المرافق العامة وضعية يشوبها نوع من التفاوت في الدخل، يتم اعتماد سلم يحدد هذا التباين، وتدرج الخدمات العمومية في سلم تنازليا، حسب نوع الخدمة مقابل مستوى دخل المستفيد.

➢ **التضامن:** الخدمة العمومية مظهر من مظاهر التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث تقوم الدولة بالقضاء على الفقر والتفاوت بين المواطنين، ونشر نوع من المساواة والتضامن بينهم في تلقي الاعمال، واتاحة الفرصة للجميع من اجل الوصول إلى الارضية الرقمية مع تهيئة البيئة الخاصة بذلك.

3.1- مفهوم الوحدة المحلية وعناصرها: سوف نعالج في هذا العنصر تعريف الإدارة المحلية ومقوماتها، ودور هذه الأخيرة في تقديم الخدمة العمومية الرقمية.

1.3.1- الإدارة المحلية: اختلفت التعاريف لمضمون مصطلح الادارة المحلية وهذا راجع للمقومات والأسس المعتمدة من طرف الدول في إتباع نوع التنظيم الإداري.

وتعتبر الجماعة المحلية صورة من صور التنظيم لإداري اللامركزي للدولة، وتمنحها الهيئة المركزية الشخصية القانونية، ووجدت من أجل إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع وإدارة الشأن المحلي، ويسيرها جهاز منتخب من بين السكان المحليين، يعمل تحت رقابة ووصاية الاجهزة المركزية [21]، كما تعرف ايضاً:" هي عملية التخلي عن بعض الصلاحيات الإدارية من طرف المصالح المركزية لصالح الجماعة المحلية المنتخبة من طرف سكان المجتمع الإقليمي، والذي يخول لها صلاحية إدارة وتسيير مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة وتوجيه الأجهزة المركزية"[22]، وعرف الفقيه البريطاني **كرام مودي** على أن الوحدة

[19] الشيكر أيوب، دريوش نور الهدى، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022، ص98.

[20] بوعبد الله ودان، محمد البشير مركان، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 03، سنة 2015، ص102.

[21] محمد محمود الطعامنة، نظم الادارة المحلية(المفهوم، الفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، 18-20 أوت 2003، ص09.

[22] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص34.

المحلية هي:" جهاز منتخب يتكون من هيئات ادارية محلية مستقلة عن الجهاز المركزي لكن يعمل تحت اشرافها، ويخضع للمساءلة السياسية من طرف الناخبين وسكان الاقليم المحلي وتعتبر جهاز مكمل للدولة[23].

2.3.1- العناصر القانونية اللامركزية المحلية: يعتبر الشخص المحلي تنظيم حديث يقوم على مجموعة من الركائز والقواعد، وهذا راجع إلى توزيع الاعمال والنشاطات الادارية بين المصالح المركزية والاجهزة اللامركزية المحلية، ومن بين هذه العناصر نذكر ما يلي:

- **الاعتراف بوجود وحدات اقليمية:** إن الغاية من الاعتراف بوجود تنظيمات وكيانات واشخاص محلية ذاتية ومستقلة عن الاجهزة المركزية، هو وجود سلطات لامركزية مستقلة عن لإدارة المركزية، وتفرغ هذه الأخيرة للمصالح ذات البعد الوطني، والسهر على ادارة الشؤون المحلية للمواطنين على مستوى الأجهزة اللامركزية في الدولة وهي الولايات والبلديات، مع توفير الرغبات المادية والمعنوية للسكان المحليين[24].

- **وجود اشخاص محلية منتخبة ومستقلة:** هو أن المجالس المحلية مستقلة عن الجهاز المركزي في إعداد القرارات، وادارة الخدمات والمرافق المحلية، وذلك بمنح الاشخاص الاعتبارية المحلية المنتخبة الشخصية القانونية واستقلال ذمتها المالية عن المالية العامة للدولة، وهي الاهلية في تحمل المسؤولية، مع اعطاء الصلاحية في صنع القرار المحلي وتسيير نفسها بنفسها، ومشاركة المواطنين المحليين في إدارة المصالح المحلية وتحقيق النفع العام للجمهور، وكذا ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، ووضع القرارات المساهمة في تحقيق الترقية المحلية، وتدعيم التكامل الوطني[25].

- **خضوع المجالس المحلية للسلطة المركزية:** إن استقلال نظام المجتمع المحلي عن الهيئة المركزية هو استقلال إداري غير تام، لأن السلطة المركزية تبسط رقابتها على المجالس المحلية مع الاشراف المركزي، ونوع الرقابة التي تمارسها الدولة على هيئات اللامركزية الاقليمية هي الوصاية الإدارية، وهدف هذه الرقابة هو رسم وتطبيق السياسة العامة للحكومة [26].

---

[23] تامر محمد كامل، المجتمع المدني للتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سنة 2010، ص38.

[24] يعقوبي عبد الرزاق، الوجيز في شرح القانون الإداري، الجزء الأول، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، سنة 2018، الجزائر، ص48.

[25] منال سخري، فضيلة نقاز، الحوكمة المحلية بالجزائر، المجالس المحلية المنتخبة نموذجا، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022، ص65.

[26] كمال جعلال، الغدارة المحلية وتطبيقاتها، الجزائر، بريطانيا، فرنسا، دار هومة للطباعة والنشر، سنة 2017، الجزائر، ص66.

3.3.1- دور الاشخاص اللامركزية في توفير الخدمة الرقمية: يقصد بالوحدات المحلية البلديات والولايات وهي الاجهزة القاعدية الأقرب من المواطن تسعى دائما الى تقديم الخدمات وتسيير المصالح الاقليمية للسكان وذلك من خلال:

- السهر على توفير واتاحة الخدمات المحلية للمواطنين وتلبية حاجاتهم العامة مما يتوافق مع التحول الالكتروني في رقمنة الخدمات الحكومية، والاتجاه نحو تقريب الإدارة من المواطن وهذا عن طريق استحداث بوابات إلكترونية، يلجأ إليها المواطنون عند طلب خدمة أو سحب وثائق دون جهد أو وقت أو تكلفة مالية، أي إنجاز الخدمة عن بعد.

- فضلا عن ذلك فإن الثورة الالكترونية ألزمت الجماعات الاقليمية على تطوير أدوات التسيير الإداري ومواكبتها من أجل دفع عجلة التطور المحلي وتحقيق الصالح العام، وتجسيد مبادئ الشفافية والنزاهة، والفصل بين منشئ الخدمة وطالبها، والترويج للخدمات الحديثة، مع التقليل من الوسائل البشرية لتفادي الأخطاء، كما أن الخدمة الرقمية قابلة للتحديث، والسرعة في تقديمها، وسهلة للمتابعة الالية [27].

2- سمات رقمنة مرفق الأحوال المدنية: يظهر موقف المشرع الجزائري في انتهاج مسار التحول الالكتروني من خلال عصرنة مرفق الحالة المدنية ورقمنة خدماتها من خلال التعديلات المتوالية للقانون الاحوال المدنية، وهذا بالموازاة مع الثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

2-1- تعديل سنة 2014: لمواكبة التقدم التكنولوجي اصدر المشرع الجزائري القانون رقم 14-08 المنظم للأحوال المدنية المعدل للقانون السابق جاء بمجموعة من الإصلاحات خاصة في مجال تغيير قائمة وثائق الحالة المدنية [28]، والتي تسهر البلدية على إصدارها، حيث كان عدد الوثائق التي تقوم البلدية بإصدارها حوالي 36 وثيقة، ثم تم تقليصها إلى 29 وثيقة سنة 2010، كما تم العمل على التقليص من عددها وإلغاء بعضها ليصبح عددها 14 وثيقة، وتستخدم 12 وثيقة في البلديات، وهي الوثائق الأكثر استعمالا من طرف المواطنين، أما الوثيقتين المتبقية يتم استعمالها بين المصالح المختصة [29]. إن التقليص

[27] دعاء عادل إبراهيم السيد، تأثير تطبيق الرقمنة على جودة الخدمات الحكومية المقدمة، مدرس- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المجلد 14، العدد الأول، سنة 2023، مصر، ص803.

[28] المرسوم التنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2016 الملغى، المتعلق بتحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 19 سبتمبر 2010، ص05.

[29] المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، المتضمن تحديد وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2014، ص06.

للوثائق الذي تعمل الحكومة على تنفيذه كل مرة، أعطى راحة كبيرة للمواطنين في تلقي الخدمات دون عناء وجهد، وخاصة عند استخراجها بالطريقة الإلكترونية [30].

وفي نفس الإطار صدرت البرقية الوزارية رقم 13-3138 المؤرخة في 31 أكتوبر 2013 موجهة إلى مسيري الجماعات الاقليمية، التي جاءت تؤكد على إلغاء بعض الوثائق مثل إلغاء مستخرج من عقود الميلاد رقم 13، عدم إدراج بطاقة الإقامة في الملف الخاص بترقيم السيارات، إلغاء فاتورة الشراء للمركبات الجديدة، كذلك إذا كانت المركبة مالكها متوفي في هذه الحالة تم إلغاء مستخرج من عقد الوفاة وعدم إرفاقه في ملف الترقيم، في حالة انتهاء صلاحية جواز السفر تم إلغاء شهادة ميلاد الأب في ملف التجديد.....الخ، وتم تمديد صلاحية وثائق الحالة المدنية مثل عقد الميلاد وعقد الوفاة، بعدما كانت مدة صلاحية وثيقة الميلاد قبل تعديل سنة 2014 سنة واحدة أصبحت الآن بعد التعديل 10 سنوات إلا في حالة حدوث تغيير في الحالة المدنية للشخص المعني، أما مدة صلاحية عقد الوفاة فهي مفتوحة غير محددة المدة، وهذا أمر منطقي لأن الحالة الشخصية للمتوفي لن تتغير بعد الوفاة.

وتعمل الدولة الجزائرية على إلحاق الإدارة المحلية بالركب التكنولوجي والتكيف مع التقدم والتحول الرقمي، وكانت أول تجربة في بلديتي باب الواد وحسين داي بالجزائر العاصمة، كما سعت الدولة إلى عصرنة مرفق الحالة المدنية بالجزائر بالمقر الفرعي بحي 500 سكن ببانتة، لأن هذه البلدية لها امكانيات تكنولوجية حديثة تساعد على سحب الوثائق الإدارية بألية إلكترونية عن طريق الشبابيك الإلكترونية في ثواني قليلة [31].

إن كثرة الطلبات على استخراج العقود المدنية بالوسائط التقليدية وكثرة الطوابير والازدحام في المكاتب وعدم قدرة الإدارة على تلبية الحاجيات وتقديم الخدمات للمواطنين، وخاصة الطلبات المتزايدة على شهادة الميلاد رقم 12، فكان يكلف الاعوان بمصلحة الحالة المدنية الوقت والجهد للبحث في السجلات الورقية وأحيانا أخرى الرجوع الى الأرشيف الموثق في العهد الاستعماري، هذا ما دفع بالدولة إلى انتهاج طريق الإدارة الإلكترونية، وتنصيب أجهزة الإعلام الآلي والحواسيب والماسحات الضوئية وربطها بشبكة الأنترنت، ووضعها في شباك الحالة المدنية، وهذا بعد نسخ العقود المدنية بجهاز الماسح الضوئي المسخر لذلك، مع استحداث قاعدة رقمية للمعلومات في ظل البلدية الذكية[32].

---

[30] بن زيان أحمد، حاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المرجع الجامعي بتندوف، العدد 03، سنة 2018، ص89.

[31] طواهرية نخلة، سرير رابح عبد الله، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، ص78.

[32] أحسن رابحي، تنظيم الحالة المدنية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 02، سنة 2014، ص07.

2-2- استحداث السجل الوطني الآلي: لقد جاء في القانون رقم 14-08 المعدل للقانون رقم 70-20 الخاص بالحالة المدنية، قد أدرج قسم 4 من الفصل 2 تحت عنوان "السجل الوطني الآلي للحالة المدنية"، واكدت المادة 25 من نفس القانون على استحداث سجل رقمي مدني على مستوى وزارة الداخلية، يربط البلديات وملحقاتها الإدارية والممثليات الدبلوماسية (السفارات) والمراكز القنصلية، وكذا الاشخاص الاعتبارية العامة، اضافة للأجهزة المركزية التابعة لوزارة العدل [33].

انطلقت بداية استخدام السجل الاوتوماتيكي للحالة المدنية بداية من تاريخ 15 فيفري 2014، وذلك بمبارة السلطة التنظيمية في اصدار التعليمة الوزارية رقم 1435 بتاريخ 13 فيفري 2014 وهي التي خولت الصفة الرسمية للعمل بالسجل الرقمي للأحوال المدنية [34].

2-3- مميزات السجل الوطني الآلي: يتميز السجل الوطني الأوتوماتيكي بمجموعة من الأوصاف نوجزها فيما يلي:

2-3-1- يعتبر سجل رقمي: إن الإدارة الكلاسيكية كانت تعتمد على السجلات الورقية في توثيق العقود المدنية، لكن مع عصرنة الإدارة أصبحت السجلات قائمة على برامج الإعلام الآلي ومتصلة بشبكة الأنترنت ومرتبطة بأجهزة الكمبيوتر، عن طريق رقمنة السجلات المطبوعة باستخدام الماسح الضوئي وتحويلها إلى سجلات رقمية على شكل ملفات تستخرج بطريقة إلكترونية وبأدوات تكنولوجية [35].

2-3-2-مركز السجل في وزارة الداخلية : يتواجد مقر السجل الالي للحالة المدنية على مستوى العاصمة بوزارة الداخلية، وتتمتع هذه الأخيرة بسلطة الولوج لهذا السجل وممارسة كل الصلاحيات المخولة لها من أجل معرفة ومتابعة كل البيانات المدرجة في هذا السجل والتحكم فيها، ورغم أن هذا السجل ممركز إلا أنه لا يمنع دخوله من طرف البلديات والملحقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، وهذا باستخدام رقم سري لدخول حسابات المستخدمين، وأصل السجل الآلي المركزي هو تركيب لمجموعة السجلات الرقمية المحلية [36].

---

[33] المادة 25 مكرر من القانون 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل والمتمم الأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادر بتاريخ 20 أوت 2014، ص04.

[34] التعليمة الوزارية رقم 1435 المتعلقة بالشروع في العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية بداية من تاريخ 15 فيفري 2014، الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2014.

[35] بن زيان أحمد، حاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، العدد03، سنة 2018، 201.

[36] طحطاح علال، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من مسائل في قانون الأسرة، الماهر للطباعة والنشر، سنة 2021، سطيف، ص80.

2-3-3-سجل ذو طبيعة خاصة: السجل الآلي للحالة المدنية هو سجل رقمي غير ورقي، إذن لهذا السجل طبيعة خاصة سواء من حيث إجراءات فتح وقفل السجل وكذلك من حيث إجراء إيداع نسخة ثانية في كتابة ضبط المجلس القضائي المختص إقليميا مع احترام الآجال المحددة قانونا، إضافة إلى الإجراءات الخاصة بحفظ السجلات ومراقبتها والاطلاع عليها، وهذا السجل لا يحكمه الاختصاص الإقليمي بل هو متاح عبر 1541 بلدية على المستوى الوطني[37]، وفي هذا السياق اصدرت وزارة الداخلية الإرسالية رقم 1463 بتاريخ 13 فيفري 2014، التي تلزم ضباط مصالح المدنية بالبلديات وترخص لهم على تنفيذ التعليمة رقم 1435، وهذا بالإسراع على إمضاء وتسليم شهادات الميلاد للمواطنين دون الاخذ بعين الاعتبار البلدية موطن الاقامة أو مقر الميلاد، وهذا بالاستناد على السجل الوطني الأوتوماتيكي[38]

2-4- رقمنة عقود الحالة المدنية: جاء في القانون 14-08 المنظم للحالة المدنية على أنه يجب على ضباط واعوان الحالة المدنية القيام بمسح ضوئي لجميع عقود الحالة المدنية المحررة لديهم في السجلات مع الالتزام بإرسال نسخة منها إلى السجل الرقمي الوطني الذي مقره على مستوى وزارة الداخلية [39].

كما ألزم القانون تركيز جميع النسخ الرقمية طبق لأصل للعقود (الوفاة، الولادة، الزواج) المدونة في السجلات اليدوية، في قاعدة رقمية على المستوى الوطني، وتوزيع نسخ منها على مصالح الحالة المدنية بالبلديات الذكية والملحقات الإدارية، مع ربط السجل الآلي مع المراكز الدبلوماسية والهيئات القنصلية لملائمة عملية ولوج الافراد للسجل الرقمي والحصول على الخدمة الرقمية من داخل الوطن وخارجه [40]. كما تصبح الهيئات الادارية المذكورة أعلاه مؤهلة من أجل توقيع نسخ عقود الحالة المدنية ودمغها بأختامهم [41].

ويمكن للمواطنين الاستفادة من خدمات السجل الاوتوماتيكي بطلب نسخة طبق الأصل من العقود الرقمية من محل إقامته أو خارجها، دون التنقل إلى البلدية الأم التي تم تدوين بيان الولادة فيها، إذن السجل المدني الرقمي شجع على تقديم الوثائق بالأساليب الالكترونية للمواطن [42].

---

[37] رزيقة مخناش، الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية ولسياسية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2020، ص227.

[38] إرسالية رقم 1436 المؤرخة بتاريخ 13 فبراير 2014، المتعلقة بتنفيذ التعليمة رقم 1435، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[39] المادة 3/06 من القانون 14-08 المتعلقة بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص04.

[40] المادة 25 مكرر 2 من القانون 14-08، نفس المرجع، ص 04.

[41] المادة 25 مكرر 4 من القانون 14-08، المرجع نفسه، ص05.

[42] المادة 256 مكرر 3 من القانون 14-08، المرجع نفسه، ص05.

2-4-1-النسخ الإلكتروني للعقود المدنية: لتطبيق قواعد القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة القسم الرابع المتضمن السجل الرقمي للحالة المدنية، لقد أحالت المادة الخامسة والعشرون مكرر اربعة منه إلى التنظيم، استجابة من المشرع الفرعي للمشرع العادي صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-315[43]، يتضمن نصوص تطبيقية في مجال إصدار واستخراج وثائق الحالة المدنية من السجل الاوتوماتيكي بالطريقة الإلكترونية، ولها نفس الصحة المتواجدة في النسخة الاصلية[44].

2-4-2- تعديل سنة 2017 : في إطار الإصلاح التشريعي الخاص بعصرنة مصالح البلدية، أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 17-03، المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، ومن خلال استقراء مضمونه نجده قد تضمن في طياته ستة مواد مدرجة جديدة، تتعلق بمشروع رقمنة مرفق الحالة المدنية وهذا ما سنعالجه فيما يلي:

✓ **تصحيح أو تعديل أو إبطال الأخطاء الواردة في الوثائق المدنية:** في إطار احكام القانون رقم 03-17 المعدل للأمر رقم 70-20 في مادته 38 مكرر والتي جاء في نصها على إمكانية طلب تصحيح أو تعديل أو إبطال عقود الحالة المدنية يكون بطريقة إلكترونية ضمن النصوص واللوائح السارية المفعول[45]. كما جاء في نص المادة 52 مكرر من نفس القانون السالف الذكر على أن يسهر وكلاء الجمهورية بتنفيذ القرارات والأوامر التي تتعلق بتصحيح العقود المدنية، كما يسهر على توجيه تعليمات إلى ضباط الحالة المدنية في دائرة اختصاصه الإقليمي بشأنها [46].

✓ **العرائض المتعلقة بتصحيح الأخطاء :** باستقراء نص المادة الثالثة من القانون رقم 17-03 يتبين أنه قبل تعديل الأمر رقم 70-20 كان الاختصاص القضائي للفصل في طلبات تصحيح الأخطاء الواردة في عقود السجل المدني يرجع إلى المحكمة التي يقع بدائرة اختصاصها مقر البلدية الأصلية المسجل فيها العقد أول مرة، لكن مع تعديل سنة 2017 للقانون ذهب المشرع الجزائري إلى توسيع دائرة الاختصاص القضائي، وتعميم الصلاحية لكل رؤساء المحاكم في الدولة للفصل في الطلبات المودعة لديهم، مع التخلص من هواجس البيروقراطية التي تتعلق بمقر تسجيل العقد أو ميلاد الشخص، مع تقريب مرفق الحالة المدنية

---

[43] المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بالطريقة الإلكترونية، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015.

[44] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315، نفس المرجع، ص06.

[45] بلبوخاري سليم، عماري نور الدين، الإطار القانوني والتنظيمي لعصرنة مرفق الحالة المدنية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 09، العدد 01، جوان 2023، ص358.

[46] مليكة حجاج، أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية، دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022، ص258.

من الجمهور[47]. إذن يمكن للمواطن صاحب المصلحة والصفة أو ضباط الحالة المدنية إيداع عريضة التصحيح سواء مكتوبة بالطريقة اليدوية أو الإلكترونية إلى وكلاء الجمهورية للمحاكم الوطنية.

قد تحمل وثائق الحالة المدنية أخطاء قد تكون بسيطة تصحح إداريا دون تدخل المعني أما في حالة الأخطاء الجسمية تكون بتدخل الجهات القضائية، فجاء القانون رقم 17-03 بخدمة التصحيح الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية، وهذا باستحداث أرضية رقمية تتكفل بالتصحيح من طرف الجهات القضائية [48].

يمكن طلب التصحيح إلكترونيا لوثائق الحالة المدنية من طرف صاحب الصفة والمصلحة وكل متضرر من الاخطاء، في إطار نص المادة الاربعون من القانون رقم 17-03 خول المشرع الصفة لضابط الحالة المدنية ايداع طلب التصحيح، معنى ذلك كل من له صفة الضبطية المدنية أو الأشخاص المفوضون، أو الأمين العام للبلدية في حالة شغور أو حل المجلس البلدي ولضابط الضبطية المدنية للمراكز الدبلوماسية والقنصلية [49].

بعدما وسع المشرع الجزائري الاختصاص لكل المحاكم في الدولة، يقوم رؤساء المحاكم بتصحيح جميع أخطاء وثائق الحالة المدنية ووضع التماساتهم المكتوبة، كما يمكن لأي مواطن طلب التصحيح أمام أي محكمة داخل اقليم الدولة وهذا ما اكده القانون رقم 17-03 في مادته السابعة والاربعون. وتتم عملية التصحيح بموجب أمر قضائي صادر من طرف رئيس أي محكمة على التراب الوطني لأي عقد أو مقرر قضائي [50]. ويسهر رئيس المحكمة على الأمر بتصحيح جميع العقود الوارد فيها أخطاء أو إغفال أصلي، بغض النظر أن تم تحريرها أو تسجيلها خارج دائرة اختصاصه بموجب امر مكتوب مسلم من طرف وكلاء الجمهورية للمحاكم الاخرى، بعدما كان في الماضي يقتصر الأمر على رئيس المحكمة التي رفع الدعوى على مستواها وهذا في ظل القانون رقم 70-20[51].

2-5- القوانين والتنظيمات الجديدة ذات العلاقة بالرقمنة: إن تحديات التحول الرقمي والانتقال من الإدارة اليدوية إلى الإدارة الرقمية دفع بالدولة إلى التطور والتكييف القانوني، مما دفع بالسلطة التشريعية والتنظيمية الى اصدار مجموعة من القوانين واللوائح.

[47] المادة 03 من القانون رقم 17-03 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 10 يناير 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017، ص 10.

[48] سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022، ص32.

[49] سارة مروان، المرجع السابق، ص33.

[50] المادة 47 من القانون رقم 17-03، المرجع السابق، ص

[51] سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص34.

2-5-1-القانون رقم 15-04: استجابة للتحول الرقمي أصدر المشرع القانون رقم 15-04 الذي يحدد الاحكام العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وهذا من أجل تحديد الإطار القانوني لرقمنة الخدمات الإلكترونية مع عصرنة مرفق الحالة المدنية [52]، ولحماية التوقيع الإلكتروني وسرية البيانات يجب اللجوء إلى إجراء التشفير المتمثل في نقل البيانات في شكل رموز، بحيث لايجوز الإطلاع عليها من طرف أي شخص كان باستثناء الأفراد المرخص لهم بالشكل القانوني، وهذا باستخدام المفتاح السري[53].

2-5-2-القانون رقم 15-03: لقد عمل المشرع على إصدار القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنة العدالة، وهذا من أجل إيداع واستخراج العقود الاحكام والقرارات القضائية بطريقة إلكترونية، مثل إصدار العقود المصححة من طرف القاضي المختص بوثائق الحالة المدنية إلى السجل الرقمي الهيئات المتصلة به، عن طريق رسائل رقمية أو صوتية باستخدام البريد الإلكتروني، لتنفيذ الامر الصادر عن الاجهزة القضائية وتسجيل التصحيحات على هامش العقد للسجل المدني. كما تضمن هذا القانون احكام تتعلق بالتصديق الإلكتروني للوثائق والمحررات القضائية والعقود المدنية الصادرة عن الجهات القضائية المتعلقة بتسجيل أو تعديل أو تصحيح [54].

2-5-3-المرسوم رقم 10-210: قامت السلطة التنظيمية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المنظم للاستحداث الرقم التعريفي الوطني، ويشبه هذا الرقم البصمة الرقمية التي لا يجوز تكرارها لشخصين[55].

يسجل الرقم التعريفي الوطني على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل مثل جواز السفر الإلكتروني البيومتري وبطاقة الهوية الإلكترونية البيومترية....، كما يتكون هذا الرقم التسلسلي من 18 رقم تتوافق مع بيانات الحالة المدنية للمواطنين[56]. إن الهدف من استخدام الرقم التعريفي الوطني هو الاحتراز من التزوير في السندات الرسمية، وكذا توحيد استعماله من طرف المؤسسات والإدارات العامة [57].

2-5-4- المرسوم التنفيذي رقم 15-204: لمواكبة الثورة الرقمية سارعت الهيئة التنظيمية على إصدار المرسوم رقم 15-204 الخاص بإبراء المواطن من ايداع الوثائق المتوفرة ضمن السجل الآلي ضمن

---

[52] بن زيان احمد، حاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها في تسين الخدمة العمومية في الجزائر، المرجع السابق، ص203.

[53] حمزة بلحسيني، الحماية القانونية والفنية للتوقيع الإلكتروني في مجال البيئة الرقمية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد11، سنة 2015، ص 74.

[54] بشير حفيظة، النظام القانوني للحالة المدنية في ظل القانون رقم 17-03، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022، ص151.

[55] عقبي آمال، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2020-2021، ص192.

[56] المادة 32 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 10-210، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 19 سبتمبر 2010، ص04.

[57] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 10-210، المرجع السابق، ص04.

الملفات الادارية للهيئات المرتبطة بالسجل المدني الرقمي، والغاية من هذا المرسوم جاء مكملا لنظام عصرنة الخدمات الرقمية وكذا تقليل التكاليف وتقريب الإدارة من الافراد للحصول على الخدمات المحلية عن بعد [58]. وحسب المادة 2 من نفس المرسوم 15-204 تنص على انه يمكن للمصالح المركزية والمحلية المتصلة بالسجل المدني، إعفاء المواطنين من طلب أو إيداع الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها واستخراجها عن طريق السجل الرقمي [59].

ثم أصدرت الحكومة تعليمة وزارية رقم 292 المؤرخة ب 21 سبتمبر 2015 لتطبيق المرسوم رقم 15-204 باتباع التعليمات الموالية، وضع القاعدة الرقمية الوطنية للسجل المدني تحت تصرف الهيئات الإدارية مع تحديد طريقة الدخول والاطلاع عليها، والسهر على تطوير استخدام الرقم التعريفي الوطني وتعميمه على البطاقية وتبليغه للمواطنين، كما يجوز للإدارات استعمال هذا الرقم كمفتاح للدخول إلى جميع البطاقيات الإدارية.

وبعدها أصدرت وزارة الداخلية الارسالية رقم 2259 بتاريخ 23 سبتمبر 2015 تنص على أنه يجب على كل المصالح التابعة لوصاية وزارة الداخلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي، هو عدم إلزام المواطنين على ادراج وثائق الحالة المدنية ضمن الملفات الإدارية المودعة للمؤسسات التابعة وزارة الداخلية[60].

2-5-5-المرسوم التنفيذي رقم 16-142: أصدر المشرع الفرعي المرسوم رقم 16-142 المحدد لكيفية حفظ وارشفة الوثائق الرقمية الموقعة إلكترونيا، حيث نصت المادة الخامسة منه على أنه يجب على كل الاشخاص الاعتبارية أو الطبيعية سواء الاشخاص الذين قاموا بتوقيع الوثائق أو المستلمين لهذه الوثيقة الموقعة بالطريق الالكتروني يلتزمون بالحفظ الالكتروني بأنفسهم أو عن طريق شخص آخر [61]، وتتم عملية الحفظ بواسطة ايقونة الحفظ الكترونيا، مما يسهل عملية الدخول إليها مرة أخرى أو استرجاعها بالطرق التقنية مع السرية والامن الالكتروني[62].

2-6- إيجابيات وسلبيات السجل الآلي : إن البلدية الإلكترونية هي تكملة لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية، وللسجل الوطني الآلي للحالة المدنية مجموعة من الايجابيات كما له سلبيات وهي كما يلي:

---

[58] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المتعلق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، المؤرخ في 24 يوليو 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2015، ص16.

[59] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، المرجع السابق، ص16.

[60] الإرسالية رقم 2259 الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2015 المتعلقة بتخفيف الإجراءات الإدارية.

[61] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 16-142، المتعلق بتحديد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا، المؤرخة في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 08 ماي 2016، ص13.

[62] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 16-142، المرجع السابق، ص13.

2-6-1- مزايا السجل الوطني الرقمي: يحقق هذا السجل الحديث مجموعة من الإيجابيات في المجال الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا من أجل خلق تنمية محلية شاملة ومن هذه الفوائد نذكر ما يلي:

- يسهر السجل الآلي على إضفاء الشفافية على الخدمات الرقمية المتاحة، ومكافحة الوساطة البيروقراطية والمحسوبية[63]، كما عمل على الانقاص من عدد الوثائق الادارية المطلوبة في الملفات الإدارية، والتخفيض من المصاريف وترشيدها، وربح الوقت والجهد[64]، مع تجاوز الهرم الإداري واختصار الإجراءات، وتخفيف الضغط على مصالح البلدية.

- تمديد صلاحية بعض الوثائق مثل شهادة الميلاد بـ 10 سنوات وشهادة الوفاة غير محددة المدة، إلغاء إجراء المصادقة على النسخ طبق الأصل، مع تسهيل تصحيح الأخطاء الواردة على وثائق الحالة المدنية[65]، وربط العلاقة مع هيئات الوصايا على البلدية والأجهزة الرقابية المختلفة، وهذا بتبادل التقارير واستلام الملاحظات والتعديلات في زمن قصير[66]، وتكمن زيادة فعالية البلدية في تجويد الخدمة وتشجيع التنمية والاستمرارية وهذا بتبادل البيانات بنظام السجل الرقمي للحالة المدنية [67].

- ربط السجل الوطني الرقمي بالبلديات والقنصليات سهل عملية استخراج وثائق الحالة المدنية وتسليمها إلى المواطنين على مستوى جميع بلديات الوطن وملحقاتها وحتى خارج الوطن.

- تقريب الادارة المركزية بالجماعات اللامركزية وإنشاء ذاكرة وطنية للسجلات والملفات الرقمية لكل المواطنين[68]، مع كشف السجل الآلي الكثير من الأخطاء المادية مع السهولة في تعديلها.

- الاعتماد على الرقمنة يقوي النظام السياسي، فالسجل الوطني الرقمي أثبت فعاليته في توزيع الخدمات على الهيئات المحلية بعدما كانت مركزة في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة [69]، واستخدام تطبيقات وتقنيات رقمية للبيانات مما ينتج عنه امتداد البلدية

---

[63] عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، الجزائر، 2015، ص 178.

[64] سارة مروان، المرجع السابق، ص 31.

[65] بن زيان أحمد، جامعة عبد العالي، المرجع السابق، ص 212-213.

[66] عبد القادر موفق، المرجع السابق، ص178.

[67] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، السعودية، العدد 10، سنة 2013، ص 57-58.

[68] سارة مروان، المرجع السابق، ص31.

[69] فوزي صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومة في ظل الثورة التكنولوجية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص22.

الذكية للحكومة الالكترونية مع فتح قنوات حديثة للاستثمار [70]، والانتقال من إدارة النشاط المادي إلى الإدارة عن بعد (الافتراضي)، تسيير معاملات المرأة وعدم تنقلها إلى طوابير الحالة المدنية وصيانة كرامتها دون اختلاطها بالرجال، إضافة إلى ربط السجل الرقمي بالبلديات والملحقات الإدارية والممثليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، مما يتيح للمواطن استخراج وثائقه من أي بلدية الكترونيا.

2-6-2-عيوب السجل الرقمي: إن رقمنة سجلات الاحول المدنية باستحداث السجل الآلي المدني والاقتراب من المواطن المحلي، وعلى الرغم من الفوائد لهذا السجل غير انه هناك طائفة من العراقيل والعوائق التي تصادف تفعيله الأمثل نذكر ما يلي:

✓ **التجسس الإلكتروني:** إن الثورة الرقمية والإلكترونية التي سادت العالم دفعت الدول المتقدمة إلى التقليص من العنصر البشري في الوظائف العامة والخاصة، واستبداله بتقنيات ووسائل حديثة إضافة إلى الانتقال من الإدارة اليدوية التي أرشيفها ورقي نحو إدارة رقمية ذات أرشيف إلكتروني مما يعرضه إلى التجسس الإلكتروني[71]. ويكمن الخطر في التجسس الإلكتروني في عدم تحصين وتشفير الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية خاصة في السجل المستحدث خاصة من طرف الموظفين أو الهاكرز (القراصنة) أو اجهزة الاستخبارات العالمية للدول [72].

✓ **زيادة التبعية إلى الخارج:** إن انتهاج استراتيجية الإدارة الإلكترونية هو الاعتماد على التقنية الغربية، مما يزيد تبعية الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة للتقنية مما ينعكس على امن وسرية البيانات الإلكترونية. والجزائر تسعى جاهدة إلى رقمنة كل قطاعاتها خاصة عصرنة مرفق الحالة المدنية وهذا برقمنة سجلاته، وذلك باتباع تقنيات وتجارب أجنبية مما يؤثر على الامن والخصوصية الشخصية للمعلومات بالتبعية للخارج والخضوع للسيطرة الغربية مما يمس السيادة الوطنية [73].

✓ **شلل الإدارة:**إن استحداث السجل الرقمي هو الانتقال من النمط القديم نحو الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة دون تجربة سابقة، مما يؤدي إلى شلل نشاط المصالح السارية في اتجاه التحول الرقمي وبالتالي تصبح هذه الاستراتيجية تواجه صعوبات [74]. كما يجد السجل الرقمي صعوبة في استخدامه من حيث نقص المهارة والكفاءة التقنية للأعوان البلدية، اضافة الى توقف البطاريات الاحتياطية المساندة أو انقطاع التيار

---

[70] عبد القادر موفق، المرجع السابق، ص177.

[71] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015، ص231.

[72] فداء حامد، نفس المرجع، ص232.

[73] مصطفي يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، سنة 2011، ص74.

[74] جمعة إسماعيل العيط، الإدارة الإلكترونية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014، ص60.

الكهربائي، وكذا رداءة البرمجيات المطورة أو ضعف الصيانة البرمجية، إضاقة إلى انعدام وجود متابعة مستمرة وتطوير للتقنيات البرمجية [75].

2-7- استراتيجية تطبيق الرقمنة داخل السلطات اللامركزية المحلية: اتجهت الدولة الجزائرية نحو تحسين وترقية الخدمات وبالخصوص على مستوى الإدارة المحلية، وهذا بتكوين وتأطير الكوادر البشرية من الموظفين على الخدمة الرقمية، وتوفير لها رصيد مالي من أجل تقريب خدمات الإدارة من المواطن المحلي، بالاعتماد على تقنيات الاتصال والإعلام في المجال الإداري، لأنها أصبحت ضرورية فرضتها الثورة الرقمية ومسايرة التطور العالمي، والرقمنة هي ربط كل القطاعات بالأنترنت والشراكة في تقديم الخدمات، ويمكن تجسيد الرقمنة بخلق بنية تحتية تقنية، ويجب توفير الأمن المعلوماتي لحماية الإدارة الرقمية من الخطر الإلكتروني (القرصنة والتجسس الإلكتروني).

ومن المبررات والدوافع التي أدت إلى اعتماد الرقمنة بالإدارة المحلية نجد معاناة الهيئات المحلية من أزمات متكررة بغرض تحسين خدماتها الرقمية واشباع المتطلبات العامة وتوفير الخدمات المحلية للسكان.

أما العوائق التي تقف في وجه المصالح العمومية، فهي تفشي البيروقراطية وتفاقمها يوم بعد يوم، وعجز الاجهزة الحكومية لفشل مستوى الأداء في خدمات المواطنين وصعوبة وتعقيد الإجراءات، والتمسك بالأساليب القديمة، عرقلة سير الأعمال والأنشطة اليومية للإدارة مع تعرض الوثائق للضياع، كثرة المكاتب وبعدها يرهق كاهل المواطنين ماديا وزمنيا الاستفادة من الخدمة في شكلها التقليدي، ومحاولة الموظف الإقليمي على المساهمة بالدقة في توفير الخدمة المحلية في اسرع وقت مع توفير قاعدة رقمية يتم ولوج المواطنين إليها في أي زمان أو مكان.

الخاتمة:

من خلال الدراسة السابقة تم استخلاص جملة من النتائج التي من خلالها دفعتنا للخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

نتائج الدراسة:

- باستخدام الرقمنة يمكن نقل الوثيقة الورقية المتعلقة بالعقود المدنية الى صيغ رقمية (شهادة الميلاد الوفاة، عقد الزواج)، وهي تجسيداً لشعار صفر ورق وارشيف الكتروني.

[75] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2009، ص69.

– تعمل الرقمنة على تجسيد المساواة في انتفاع المواطنين في تلقي الخدمات من مرفق الحالة المدنية، لأن المواطن أصبح يطلب الخدمة من الالة.

– الرقمنة تعمل على تقريب المصالح الادارية من المواطن، وجودة الأداء، مع خفض النفقات، وتمديد مدة صلاحية الوثائق وتقليص عددها في الملفات المودعة لدى الإدارة التابعة لوزارة الداخلية.

– الرقمنة تقضي على إجراءات البيروقراطية وفي وقت قصير.

– الرقمنة تساهم في إضفاء الشفافية على الخدمات والتخلص من الفساد والتزوير في العقود المدنية.

– تعديل القوانين والتنظيمات المتعلقة بالحالة المدنية استجابة للتحول الالكتروني.

– رقمنة السجلات اليدوية يقضي على وقوع الموظفين في الأخطاء المتكررة (قلة أو انعدام الأخطاء) وفي حالة الخطأ يتم تصحيحه بالطريقة الالكترونية وعلى مستوى اي محكمة.

– رغم رقمنة المصالح البلدية الا انه مزال المواطنون يشكلون الطوابير داخل المكاتب لاستخراج بعض الوثائق وطلب بعض الخدمات.

–التوصيات:

– على الهيئات المركزية خاصة وزارة الداخلية ربط كل الإدارات العمومية بالسجل الالي تجسيدا لمشروع الرقمنة وشعار صفر ورق.

– تتطلب البيئة الرقمية مسايرة القوانين والتنظيمات ذات الصلة.

– يجب التكوين والتأطير الدوري لموظفي المصالح اللامركزية من اجل مواكبة التحول الالكتروني المتسارع.

– ان تذبذب تدفق الانترنت نلمس تضييع الوقت في بعض الأحيان دون جدوى.

–لتولي منصب ضابط الحالة المدنية يشترط مستوى ثقافي وتعلمي (مستوى جامعي) لمواجهة الامية التقنية.

– تذكير ضباط وأعوان المصالح البلدية بالمساءلة الجزائية في حال الاخلال بالالتزامات الوظيفية وارتكاب أخطاء جسيمة، مع مضاعفة العقوبات في حالة العود.

– ضرورة استحداث دفتر عائلي الكتروني في شكل شريحة لاستغلالها في عدة تطبيقات أو دمجه في شريحة بطاقة التعريف البيومترية، مع توفير وتعميم الجهاز القارئ لهذه الشرائح على مستوى الوطن.

– ضرورة فرض رسوم رمزية على استخراج وثائق الحالة المدنية من اجل ترشيد واقتصاد نفقات البلدية، وحسن استعمالها من طرف المواطنين.

–إتاحة الأولوية لكل مواطن يحوز بطاقة التعريف البيومترية الدخول الى البوابة الالكترونية لوازرة الداخلية لاستخراج جميع الوثائق المتاحة والحصول على الخدمات الرقمية المتوفرة.